مدخل لتمويل التجارة الدولية

أولا: مفهوم التجارة الخارجية:

1- تعريف التجارة الدولية:

هي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات السلعية والنقدية والمواصلات لدولة ما مع دولة، أو دول أخرى، وهي ضرورية للدول كافة، سواءا نظرنا إليها من حيث قدرتها على توفير الموارد بعد بروز ما يمكن تسميته بالتخصص الدولي في العمل والإنتاج، أو التعريف بأهم وآخر الابتكارات التكنولوجية في ميدان الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، أو نقلها إلى دول أخرى، أو إذا نظر إليها أخيرا من حيث وظيفتها في تسريع الدورة السلعية.

وكما عرفت التجارة الدولية بأنها عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية، والمناطق التجارية الإقليمية.

2- خصائص التجارة الدولية:

هناك العديد من الخصائص التي تتضمنها التجارة الدولية، من بينها نجد:

- مجموعة الارتباطات وهنا تؤخذ العلاقات المعنية في إطار شامل ومتداخل حيث يصعب تحليل أي موضوع وعلى أي مستوى من التجزئة بمعزل من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للموضوعات الأخرى.

- التركيز على الجوانب الاقتصادية في الارتباطات المعنية والتي تشمل الحركات الخارجية بما فيها النشاطات النقدية والمالية، والنشاطات البشرية والنشاطات التكنولوجية.

- ربط المصالح الانفرادية والثنائية والمتعددة وهنا تم التجارة الدولية بكافة العلاقات الناشئة عن نشاطات انفرادية ونشاطات ثنائية ونشاطات متعددة الأطراف.

- أطر العلاقات الدولية وهي تشمل اتفاقيات تعاقدية وبروتوكولات تفسيرية وإجرائية وبمختلف صيغها وأطرافها وفتراتها.

3- **أهمية التجارة الخارجية:**

- إن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد،

- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم.

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

ثانيا: مفهوم السياسة التجارية

1- تعريف السياسة التجارية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمختلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي بين مجموعة من البلدان، ومجموعة من التشريعات واللوائح الرسمية.

كما تعرف على مستوى أي بلد من البلدان، وكل ما يلحق من أسليب وإجراءات تنظيمية تستنبط أو تتبع من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها، يمكن أن تسمى بالسياسة التجارية.

2- **أدوات السياسة التجارية:**

- **الرسوم الجمركية:** أو التعريفة الجمركية هي أداة سعرية تفرض على الصادرات والواردات، و تتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والرسوم الجمركية على الصادرات من دولة لأخرى، فهي أداة يمكن من خلالها رفع او خفض حجم الصادرات والواردات.

- **الإعانات (إعانات التصدير):** إن الإعانة عكس الضريبة لكونها تمثل مدفوعات للمؤسسة أو المستهلك من الحكومة والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها.

- **الإغراق:** يعرف الإغراق على أنه محاولة بيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الدولية أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن سعرها المحلي. وتهدف هذه الاداة الى تعزيز الصادرات نحو أسواق معينة.

- **نظام الحصص**: ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح استيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية.

- **تراخيص الاستيراد**: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مرتبطا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق، من الجهة الإدارية بذلك، وقد يستعمل أيضا لحماية المنتج المحلي.

- **المعاهدات والاتفاقات التجارية**: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة.

- **اتفاقات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها، وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الآخر.

ثالثا: مفهوم التمويل الدولي:

1- تعريف التمويل الدولي:

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي يتألف من كلمتين finance وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية ورأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين، أما كلمة

International، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على إثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، كما وتشير كتابات أخرى بان ما قصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها:

- الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي.

- الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم.

- التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره.

2- أهمية التمويل الدولي:

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدول المقترضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

✓ **بالنسبة للدول المتلقية:** وتتمثل في

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- رفع مستوى معيشة السكان.

- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

✓ **أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة:** وتتمثل في:

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.

- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل.

- تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات

تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

- ✓ **أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي**: إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فان انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

رابعا: مفهوم تمويل التجارة الدولية:

1- تعريف تمويل التجارة الدولية:

يعتبر تمويل التجارة الدولية هو احد مسارات حركة الأموال بين دول العالم. وانه يعنى بالشق المتعلق بالتسوية المالية لمختلف عمليات التصدير والاستيراد التي تتم بين الدول والشركات.

ومنه يمكن تعريف تمويل التجارة الخارجية بأنه نوع من أنواع الأنشطة المالية التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجية. وتلعب المؤسسات المصرفية(البنوك والمؤسسات المالية)في مجال التجارة الخارجية دور الوسيط لتحقيق عملية تحويل السلع والخدمات من وإلى الخارج، ووضع حد لمخاطر التجارة الخارجية المعرقلة لنقل البضاعة وسلامتها أثناء رحالات التجارة الدولية.

ويمكن تعريف تمويل التجارة الخارجية بأنه نوع من أنواع الأنشطة الماليّة التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجيّة، إذ يعتمد التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزيّة للدول في تقديم الدعم المالي الكافي لقطاع التجارة الخارجية، بصفتها من المخصصات الأساسية لهذه البنوك، أما التمويل المالي غير المباشر فهو جزء من مساهمة البنوك التجارية العامة وأصحاب رؤوس الأموال في تقديم الدعم المالي للتجارة الخارجية.

2- أهمية تمويل التجارة الخارجية:

تضطلع المؤسسات عادة مهما كان حجمها إلى توسيع نطاق نشاطها التجاري محليا ودوليا وتريد من المشترين استيراد منتجاتها أولا. هنا تكمن أهمية تمويل التجارة كأداة لدعم القدرة التنافسية

ولتيسير إدارة الأعمال التجارية بما في ذلك التسوية المالية للمعاملات وضمان حقوق أطراف العملية عبر تقليص مخاطر السداد في جميع أنحاء العالم .

2- اتجاهات التمويل في التجارة الدولية:

- ✓ **تمويل الصادرات:**

تعرف الصادرات بأنها النشاط الذي يؤدي إلى انسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وتنقسم إلى صادرات منظورة، تتمثل في السلع الملموسة، وصادرات غير منظورة،تتمثل في الخدمات. ومنه فان إجراءات التصدير تتطلب موارد مالية من اجل تجهيز السلع والخدمات التي هي بصدد التصدير من طرف المصدر إلى حين استيفاء ثمنها، وخلال هذه الفترة وبداية يقوم المصدر بتمويل عملية التصدير من الموارد الذاتية وفي حال عدم استيفائها يقوم بالبحث في المصادر الخارجية مع المفاضلة فيما بينها واختيار اقلها تكلفة.

- ✓ **تمويل الواردات (الاستيراد):**

أما الواردات، فيمكن تعريفها بعملية إدخال السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية، وتنقسم هي الأخرى إلى الواردات المنظورة، وهي الواردات الملموسة كالسلع ،والواردات غير منظورة وتتمثل في الخدمات. وهنا يقوم المستورد بالبحث عن التقنيات والطرق التي يمكن من خلالها دفع ثمن الواردات، وبحسب الآجال المتفق عليها وكذا الوسائل والتقنيات التي يضمن من خلالها تنفيذ التزاماته المالية من جهة وضمان حقوقه من جهة أخرى.